في الواقع الاقتصادي

مشهد صفراوي

عباس الغالبي

ما أن تومئ بيديك في أي من شوارع العاصمة بغداد، حتى تجد نفسك أمام طابور من السيارات الصفراء (التاكسي) في مشهد لم تألفه بغداد من قبل، وبأعداد كبيرة ولافتة للنظر لاسيما السيارات الإيرانية الصنع.

وقد بدأ هذا المشهد الفوضوي في حقيقة الأمر بعيد عام ٢٠٠٣ ، حينما فتحت الحدود على مصراعيها لدخول السيارات من دول الجوار الإقليمي من دون ضوابط قانونية وكمركية، حيث أملئت فجأة الشوارع بمختلف أنواع وموديلات السيارات ولاسيما ذات الموديلات القديمة، وما لهذا الأمر من انعكاسات قانونية وخدمية على مستوى الزحامات والاختناقات المرورية، وحالات التزوير التي شهدتها وثائق هذه السيارات، وبالمحصلة النهائية وجد العراق نفسه أمام سوق فوضوي لتجارة السيارات لم تكن له انعكاسات ايجابية على حركة التبادل التجاري بين العراق والدول الموردة لهذه السيارات.

اللافت للنظر هذه الأيام ازدياد أعداد السيارات الإيرانية الصفراء وغيرها، والتي تستورد عن طريق القطاع الحكومي ممثلاً بالشركة العامة للسيارات، إذ أن معطيات الواقع تتحدث عن ارتجالية في التعامل مع هذا الأمر وسوء تخطيط وعدم مراعاة الجوانب والتداعيات الأخرى التي تبرز على ارض الواقع جراء الاستمرار باستيراد هذه السيارات من دون الأخذ بنظر الاعتبار حاجة السوق لهذه السيارات وما تخلقه من ظواهر سلبية تشكل علامة فارقة في المشهد الخدمي والاقتصادي على حد سواء، ما يجعل هذا المشهد غير ذي جدوى، ويحمل من الانعكاسات السلبية أكثر من الايجابية.

ومن هنا نرى تراجع الشركة العامة للسيارات في هذا الملف، لاسيما وان الدوائر المرورية مازالت غير جادة في الإقدام على تسقيط عدد من الموديلات جرياً على ما معمول به في كثير من دول العالم خاصة تلك التي تعاني من الاختناقات المرورية فضلاً عن التأثير البيئي والصحي للموديلات القديمة، ما يتطلب إجراءات حكومية تتضافر فيها عناصر عدة وبإمكانات وزارات ومؤسسات سعياً للحد من طغيان هذا المشهد الذي ينم عن سوء في التخطيط في ظل تراجع الخدمات، حيث يظن الكثير أن ذلك يساهم في تقليل مستويات البطالة وتفعيل لعملية التبادل التجاري، في وقت لم تراع معاملات السوق المحلية ودور القطاع الخاص الذي يكون حاضراً كبديل عن القطاع الحكومي في عملية استيراد السيارات في معادلة لم نر أية ضرورة لها، حيث أن القطاع الخاص له امتداداته العريضة في الأسواق الخليجية للسيارات، فضلاً عن الأسواق العربية والعالمية الأخرى، وكان الأجدى بالقطاع الحكومي أن يخرج بمبادرات عملية تأخذ بالحسبان جميع المتغيرات والانعكاسات السلبية ، وإلا ستصبح شوارع متشحة بالأصفر على طول الخط.

النجف رفضت أسعارها لشراء الحنطة والشعير

الـــزراعـــة تـعـفـي الـفـلاحـين مـــن ديـونـهـم التـــي لا تزيـــد عـــن ٣٠ مليـــون دينـــار

بغداد – النجف / المدى الاقتصادي - وكالات

فيما أعفت وزارة الزراعة الفلاحين من الديون المترتبة بذمتهم، رفض مجلس محافظة النجف أسعار شراء محصولي الحنطة والشعير للموسم الحالي.

وأصدرت وزارة الزراعة تعليماتها بإلغاء ديون الفلاحين من عام ٢٠٠٣ فما دون والتي لا تتجاوز نسبتها ٣٠ مليون دينار، كاشفة عن مشروع لمنح خريجي الزراعة أرضا زراعية ومساعدة مالية.

وقال وزير الزراعة عز الدين الدولة خلال مؤتمر صحافي بحسب "السومرية نيوز": إن الوزارة أصدرت تعليمات إلى دوائرها بإلغاء كافة الديون الحكومية على المزارعين منذ عام ٢٠٠٣ فما دون، والتي تقل نسبتها عن ٣٠ مليون دينار، مبينا أن الخطوة تأتي لتشجيع الفلاحين على التعامل مع المصرف الزراعي ولجنة الصناديق ودعم المشاريع.

وأضاف الدولة أن الوزارة سوف تصدر تعميما بالموضوع مؤكدا أن "بعض الدوائر الزراعية تتلكأ في إطفاء الديون على الفلاحين ولم تصدر حتى الآن أسماء وأرقام بالإطفاء" مبيناً أن "هناك تصويتا أوليا في مجلس الوزراء لإطفائها من عام ٢٠٠٣ وما دون".

وتابع: أنه يفترض بعد إعداد الجداول بأسماء المدينين من المزارعين، أن يصار إلى تصويت ثان على الرقم المتفق عليه"، كاشفا أن "الديون بلغت نحو ٤٨٠ مليار دينار".

من جهة أخرى كشف الدولة عن مشروع تم الاتفاق عليه مع رئيس الوزراء نوري المالكي يقضي بمنح خريجي الزراعة من الذين لم يتم تعيينهم في دوائر الدولة قطع ارض زراعية في المحافظة التي يقيمون فيها مع مساعدة مالية تخضع قيمتها للدراسة"، مبيناً أن "المشروع سيرى النور قريبا، حيث تعمل الوزارة على إتمام آليات التوزيع".

وفي سياق آخر بيّن الدولة أن الوزارة استوردت طائرتين زراعيتين أضيفتا لاثنتين لديها بهدف استخدامها في أجواء سبع محافظات في أنشطة مكافحة حشرتي الدوباس والحميرة فيها"، موضحا أن "الوزارة جهزت المبيدات وبدأت بالمسح الميداني للمحافظات".

ولفت الدولة إلى أن الإصابات بالحشرتين صنفت بين شديدة و متوسطة وخفيفة، فيما هناك محافظات لا تحتاج الإصابات فيها إلى المكافحة"، مبينا أن "المحافظات التي تم تشخيص الإصابة فيها هي بغداد وبابل وواسط والأنبار والنجف وكربلاء ديالى".

وتابع أن المكافحة تأخرت هذه السنة بسبب التقلبات الجوية، في حين جرت العادة على أن تبدأ مع ارتفاع درجات الحارة".

وكان وزير الزراعة عز الدين الدولة أكد في الرابع من نيسان الماضي، أن ما تم تخصيصه لوزارته خلال هذا العام في إطار الموازنة المالية لا يسد الحاجة، ما دعا الحكومة إلى السماح بالتعاقد بالأجل لإكمال المشاريع الزراعية، مشيراً إلى أن الموافقة المبدئية على إلغاء ديون فلاحين يهدف إلى رفع مستوى أدائهم. وكان رئيس الوزراء طالب في ٢١ آذار الماضي بكلمة ألقاها خلال مهرجان الأسبوع الزراعي الثالث الذي أقامته وزارة الزراعة وحضرته "السومرية نيوز"، وزارتي الزراعة والموارد المائية باتخاذ الخطوات اللازمة للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد.

واطلقت الحكومة في آب من العام ٢٠٠٨، مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد، وحددت سقفاً زمنياً مدته عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية.

وتشمل المبادرة دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية، واستصلاح الأراضي وشراء الإنتاج من المحاصيل الاستراتيجية بأسعار السوق، إضافة إلى تخصيص صناديق إقراض متنوعة منها صندوق تنمية النخيل القائم منها والجديد، وصندوق تقنيات الري الحديثة، وصندوق الثروة الحيوانية، وصندوق لدعم المشاريع الاستراتيجية، فضلا عن صندوق إقراض صغار الفلاحين.

يذكر أن القطاع الزراعي في العراق يعاني من تراجع كبير منذ سنوات، بسبب الحروب المتعددة التي خاضها خلال الفترة السابقة، فضلا عن قلة الدعم الحكومي للقطاع، وإتباع سياسة الانفتاح غير المدروس على استيراد المنتجات الزراعية من دول الجوار والدول الأخرى، حتى بات العراق واحداً من أكبر الدول المستوردة للمنتجات الزراعية في المنطقة.

في غضون ذلك رفض مجلس محافظة النجف الأسعار الجديدة التي حددتها وزارة الزراعة لشراء محاصيل الحنطة والشعير والرز من الفلاحين للموسم الحالي، واصفا تلك الأسعار بـ"المجحفة"، فيما طالب مجلس النواب بالتدخل لتعديلها. وقال رئيس اللجنة الزراعية في مجلس محافظة النجف هاشم الكرعاوي لـ"السومرية نيوز، إن اللجنة رفضت الأسعار التي حددتها وزارة الزراعة الأسبوع الماضي، لشراء محاصيل الحنطة والرز والشعير للموسم الحالي ، واصفا تلك الأسعار بـ"المجحفة بحق الفلاحين".

وأضاف الكرعاوي أن التسعيرة غير كافية لتسديد كلفة زراعة تلك المحاصيل ، مشيرا إلى أن قطاع الزراعة يعاني من مشاكل كبيرة بسبب شحه المياه".

ودعا الكرعاوي مجلس النواب إلى التدخل لتعديل الأسعار بما يحفظ حقوق المزارعين ويدعم القطاع الزراعي في البلاد".

وأعلنت وزارة الزراعة، الأسبوع الماضي، أن مجلس الوزراء قرر تحديد سعر شراء الحنطة للموسم الزراعي الحالي بـ٧٢٠ ألف دينار للطن للدرجة الأولى و ٦٢٠ للدرجة الثانية و ٥٢٠ للدرجة الثالثة فيما حددت سعر شراء الطن من الرز الدرجة الأولى بـ ٧٢٠ ألف دينار أما الشعير فحددته بـ٥٢٠ ألف دينار للطن. ويعتمد نحو ثلثي سكان محافظة النجف، على الزراعة حيث تشتهر المحافظة بزراعة الرز العنبر والحنطة والشعير.

الإعمـار والإسـكان: الحكومة توافـق على تنفيـذ مشاريع سكنية واطئـة الكلفة

الديوانية / السومرية نيوز

كشفت وزارة الإعمار والإسكان عن موافقة الحكومة على خطتها لبناء وحدات سكنية واطئة الكلفة في عموم المحافظات لموظفي الوزارة ودوائر الدولة، مشيرة إلى أنها حددت سقوفا زمنية للشركات المتلكئة بتنفيذ مشاريع الوزارة، فيما أكدت محافظة الديوانية استعدادها لتوفير الأراضي التي تحتاجها الوزارة بهذا المجال.

وقال وزير الإعمار والإسكان محمد الدراجي لـ"السومرية نيوز"، عقب اجتماعه مع محافظ الديوانية سالم علوان وأعضاء مجلس المحافظة مؤخراً: إن وزارته حصلت على موافقة مجلس الوزراء للمباشرة بمشروع بناء وحدات سكنية واطئة الكلفة ضمن ميزانية عام ٢٠١٢"، مشيرا إلى أن "اعتماد وزارته مبدأ الكثافة السكانية في المحافظات لبناء تلك المجمعات التي ستساهم بتوفير السكن للأسر المعدمة أو محدودة الدخل".

وأكد الدراجي أن "الوزارة تولي قطاع السكن أهمية خاصة لتماسه المباشر مع استقرار المواطن العراقي رغم قلة التخصيصات المالية للوزارة"، مبينا أن "الوزارة ستنشأ مجمعا سكنيا في قضاء الحمزة، (٤٠ كم جنوب الديوانية)، يضم ٦٠٠ وحدة سكنية بعد تخصيص الأرض اللازمة للمشروع".

وأشار الوزير إلى أن "الوزارة لديها توجه في كافة المحافظات لبناء مجمعات سكنية خارج مراكز المدن للتقليل من الزخم الحاصل فيها والضغط على الخدمات الموجودة"، موضحا أن "طريقة حصول الموظف على سكن من المجمعات التي تعتزم الوزارة بناءها هي دفع ٢٥ ٪ من الثمن عند توقيع العقد ويقسط الباقي لمدة سبع سنوات على أن يكون التسليم بعد سنتين من تاريخ العقد".

وبين الدراجي أن "هذا المشروع ينفذ بدعم من صندوق الإسكان ومصرف التجارة العراقي، وبدعم لوجستي من منظمات دولية".

واوضح الدراجي أن "الوزارة تسعى إلى تنفيذ مبدأ القطاع المختلط للنهوض بواقع الشركات وتطوير بناها التحتية"، مشيرا إلى انه "تم تحديد سقوف زمنية قريبة لشركات القطاع الخاص المتلكئة بأعمال مشاريع الوزارة في محافظة الديوانية من خلال سحب رخصة العمل منها".

من جانبه قال محافظ الديوانية سالم علوان : إن المحافظة على استعداد لتوفير مساحات الأراضي التي تحتاجها الوزارة لتنفيذ مشاريعها السكنية في المحافظة"، مشددا على ضرورة "الاهتمام بالطرق الريفية خاصة وان المحافظة تضم أكثر من ٩٠٠ قرية بحاجة إلى طرق تساهم بتوفير الخدمات لسكانها للحد من الهجرة من الريف إلى المدينة".

وتنفذ وزارة الأعمار والإسكان حاليا مشروعا سكنيا في ناحية الدغارة، (٢٠ كم شمال الديوانية)، بكلفة كلية تبلغ ٥١ ملياراً و ٥٠٠ مليون، يتكون من ٦٥٦ وحدة سكنية بواقع ٣٨ عمارة سكنية كل عمارة مكونة من أربعة طوابق إضافة إلى بناء ٤٨ دارا سكنية داخل المجمع، فيما يشهد مجمع صدر اليوسفية، (٦ كم شرق الديوانية)، السكني تلكؤ في التنفيذ منذ ما يقارب الأربع سنوات وتبلغ كلفة المشروع ٤٤ مليار دينار يتكون من ٤٢ عمارة سكنية بواقع ١٢ شقة لكل عمارة .

وتشهد محافظة الديوانية، ١٨٠ كم جنوب العاصمة بغداد، أزمة حادة في السكن حيث اضطرت أعداد كبيرة من الأسر معدومة الدخل والفقيرة إلى التجاوز على أراضي وممتلكات عائدة للدولة واستخدامها للسكن نتيجة ارتفاع معدلات الإيجارات الشهرية وأسعار المتر المربع من الأراضي السكنية.

الصناعة: طرح سيارات مختلفة الأنواع للبيع بالتقسيط لموظفي الدولة

بغداد/ المدى الاقتصادي

باشرت الشركة العامة لصناعة السيارات في الإسكندرية بطرح إنتاجها الجديد من السيارات الصالون (للبيع بالتقسيط المريح) لموظفي الدولة.

وقال المدير العام للشركة عدنان احمد رزين: ساهمت الشركة في حصول موظفين على اقتناء سيارة حديثة بطريقة البيع بالتقسيط حيث يتم دفع ٥٠٪ من مبلغ السيارة مقدماً فيما يتم تقسيط المبلغ المتبقي على شكل دفعات شهرية تصل إلى ٢٤ شهر.

وأضاف أن الكوادر الهندسية والفنية في الشركة بدأت بتجميع وإنتاج شاحنات (رينو الفرنسية) ذات الأحمال الثقيلة والتي تستخدم للعجلات التخصصية والخدمية إضافة إلى شحن البضائع ، والتي لاقت إقبالاً واسعاً من قبل دوائر الدولة ومجالس المحافظات بعد الشراء لأنها أثبتت الكفاءة في العمل.

وتابع : انه بعد الانفتاح على السوق وإقبال المواطنين على شراء السيارات الحديثة قامت الشركة بافتتاح أربعة مكاتب في العاصمة بغداد (للقطع والتسجيل) على جميع أنواع السيارات من الصالون والبيكب والسيارات الحقلية، كما وتم افتتاح مكتب آخر في محافظة البصرة حيث تأتي هذه الخطوة لتسهيل شراء منتجات الشركة للمواطنين بعد الزخم الذي حصل في معامل الشركة في الإسكندرية.

يذكر أن الشركة العامة لصناعة السيارات ساهمت في إعداد ووضع التصاميم التفصيلية والتصنيعية وإعداد المسالك التكنولوجية وتحديد متطلبات الإنتاج والسيطرة على كل من الإنتاج والنوعية وإجراء الفحص الهندسي لمنتجات الشركة لتأكيد النوعية ، كما إن لديها إمكانيات عالية في عمليات التشغيل الميكانيكي مثل الخراطة والتفريز والقطع والتثقيب والقشط والتنعيم.

التخطيط: الوضع المالي سيتحسن خلال السنوات المقبلة

بغداد/ المدى الاقتصادي

توقّع وكيل وزارة التخطيط للشؤون الفنية الدكتور سامي متي بولص رئيس اللجنة الفنية لإعداد خطة التنمية الوطنية تحسن الوضع المالي في العراق خلال السنوات المقبلة

وقال بولص في تصريحات صحفية: إنه من المتوقع أن يتحسّن الوضع المالي في العراق فضلاً عن حصول زيادات في الموارد المالية للبلاد، ورجّح وكيل وزارة التخطيط للشؤون الفنية أن يكون إجمالي الاستثمارات للموازنة الاستثمارية أفضل من السنة الحالية مشيراً إلى انه كلما زاد ما متاح من موارد استثمارية للإنفاق فبالتأكيد إن نتائج خطة التنمية الوطنية تتحقق بشكل أفضل. وكانت وزارة التخطيط قد أطلقت خلال العام الماضي خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠ . ٢٠١٤ حيث إنها لم تقتصر في معالجتها للشأن التنموي على الاستثمار الحكومي فقط وإنما اعتبرت القطاع الخاص شريكاً أساسياً في عملية التنمية وتتوقع أن يساهم في تأمين بحدود ٤٦ بالمئة من الاستثمارات المطلوبة لتحقيق رؤى وأهداف هذه الخطة، وقد تم تشخيص القطاعات والأنشطة والفعاليات التي يمكن للقطاع الخاص المحلي والأجنبي الاستثمار فيها.

وتدعو الخطة إلى تعزيز الإدارة اللامركزية للتنمية وإعطاء ادوار أكثر فاعلية للمحافظات في هذا المجال وبحسب تطور إمكاناتها وقدراتها لإدارة عملية التنمية كما تضمنت محاور لم تحظ بالاهتمام في الخطط السابقة في العراق،كموضوع البعد المكاني للتنمية وتوزيع ثمار التنمية بشكل منصف وعادل على عموم البلاد وفقاً لمستوى الحرمان والحاجة والحجوم السكانية في مجال الخدمات العامة والبنى الارتكازية ووفق الإمكانات والميزة النسبية في القطاعات الإنتاجية وقطاعات الموانئ والسياحة والآثار كذلك اهتمت الخطة بموضوع استدامة التنمية، واكدت على التوازن في القرار التنموي على الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة والمتمثلة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودعت الخطة إلى استخدام التقانات الصديقة للبيئة ومعالجة الآثار البيئية المتراكمة من العقود السابقة.

مصدر: الطاقة النيابية توصي بمنع تعاقدات وزارة النفط بصورة مباشرة

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

ذكر عضو في لجنة النفط والطاقة بمجلس النواب فرات الشرع أن اللجنة أوصت بمنع أي تعاقد من قبل وزارة النفط بخصوص إنشاء مشاريع نفطية متوسطة وكبيرة، من دون الحصول على غطاء تشريعي من مجلس النواب.

وقال الشرع لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن لجنة النفط والطاقة أوصت بعدم توقيع وزارة النفط أي مشروع متوسط أو كبير يؤثر في السياسة النفطية العامة للبلاد، من دون الحصول على غطاء تشريعي من مجلس النواب، وذلك لوضع سياسة تشريعية هدفها تنظيم العمل النفطي في البلاد".

وأضاف أن "لجنة النفط والطاقة رفعت توصياتها بشأن ما يتعلق بجولة التراخيص الرابعة الاستكشافية، وأكدت على عدم حاجة العراق إليها في الوقت الحاضر، ومن الأفضل أن يتم تأجيلها لحين الارتقاء بالقدرة التصديرية الاستخراجية للوزارة".

وتابع الشرع أن "وزارة النفط في حال أصرت على إجراء جولة رابعة عليها أن تبين الجدوى الاقتصادية وما أهمية إجرائها في الوقت الحالي، وينبغي الإجابة عن استفسارات لجنة النفط والطاقة بشأن جولة التراخيص الرابعة التي قد تربك السياسة النفطية في البلاد". ولم ينجح مجلس النواب بدورته السابقة في تمرير قانون النفط والغاز الذي كان من المتوقع أن ينهض بالواقع النفطي حال إقراره.

ونص الدستور العراقي، على تشكيل مجلس النفط الاتحادي، يترأسه، رئيس الوزراء أو من ينيبه برئاسته ويضم في عضويته كلا من وزراء النفط والمالية والتخطيط والتعاون الإنمائي في الحكومة الاتحادية، ومحافظ البنك المركزي العراقي وممثل عن كل إقليم بدرجة وزير، وممثل عن كل محافظة منتجة غير منتظمة في إقليم، والرؤساء التنفيذيين لأهم المؤسسات النفطية ذات العلاقة التي من بينها شركة النفط الوطنية العراقية، وشركة تسويق النفط، وخبراء مختصون بشؤون النفط والغاز والمال والاقتصاد لا يزيد عددهم على ثلاثة يتم تعيينهم لمدة أقصاها خمس سنوات بقرار من مجلس الوزراء.

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠